الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الخميس 26 شوال 1441 هـ/18 يونيو 2020 – السنة الرابعة عشر – العدد 3722 E

الوسط

Thursday 18th June 2020 - 14 th year - Issue No.E 3722

قطر ترحب بحكم «التجارة العالمية» في نزاعها مع السعودية

رحبت الدوحة بقرار أصدرته منظمة التجارة العالمية، دان السعودية لانتهاكها حقوق الملكية الفكرية في قضية قرصنة «بي آوت كيو» السعودية لمحتوى بث قناة «بي ان سبورت» القطرية، واصفة الحكم بانه «نصر مدو» لقطر.

وقال وزير التجارة والصناعة القطري علي الكواري، إن قطر «تسجل اليوم، مع أصحاب الحقوق الدوليين، انتصارا مدويا».

وأضاف: «ننتظر من السعودية، خاصة وأنها ستستضيف الاجتماع القادم لمجموعة العشرين، أن تحترم هذا القرار الحاسم وأن تقوم في الحال بوضع حد لسرقة حقوق الملكية الفكرية وقرصنتها، ويمكن أن يبدأ ذلك بالإذعان لقرار منظمة التجارة العالمية واتخاذ إجراءات قانونية منصفة وشفافة، وفي الوقت المناسب ضد الجناة من أجل وقف هذه الانتهاكات في أسرع وقت». وجاء في تفاصيل القرار، حسب بيان لوزارة التجارة والصناعة القطرية نشرته الوكالة الرسمية ان منظمة التجارة العالمية «خلصت إلى أن السعودية قد خالفت التزاماتها بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية المعنية بجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة (اتفاقية تربس) وفشلت في حماية حقوق الملكية الفكرية حين رفضت اتخاذ إجراءات ضد القرصنة المعقدة التي قامت بها قناة «بي آوت كيو» انطلاقا من السعودية، وقيامها فوق ذلك بدعم وتشجيع هذه القرصنة».

«مشاريع الكويت» تتطلع بحذر إلى 2020 مع مراقبة آثار «كورونا» على الشركات

قالت شركة مشاريع الكويت القابضة في منتدى الشفافية الذي تعقده سنوياً إنها تنظر إلى عام 2020 بحذر، في الوقت الذي تعمل فيه على متابعة ودراسة آثار انتشار وباء فيروس كورونا على الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وعلى أنشطتها الرئيسية بشكل خاص إلى جانب نتائج الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية بالمقارنة مع المستويات التي وصلت إليها في عام 2019.

وقدمت الشركة خلال المنتدى استعراضاً لنتائجها في عام 2019 وتطلعاتها لعام 2020. وتماشياً مع توجيهات السلطات الصحية فيما يتعلق بالتباعد الاجتماعي، فقد تم بث فعاليات المنتدى عبر شبكة الإنترنت للمساهمين والمحللين الماليين والمؤسسات المستثمرة.

وكان المنتدى قد عُقد عقب اجتماع الجمعية العمومية للشركة التي وافق خلالها المساهمون على توزيع أرباح نقدية بنسبة 10 بالمائة (10 فلس للسهم الواحد)، والذي شهد أيضاً انتخاب مجلس إدارة جديد لمدة ثلاث سنوات.

وفي إطار استعراض الأداء خلال العام الماضي أشارت شركة المشاريع إلى أنه في حين ظل النمو مستقراً إلى حدٍّ ما عند مستوياته السابقة، فإن الأرباح الصافية للشركة حققت نمواً بنسبة 6 بالمائة لتبلغ 30 مليون دينار كويتي (99 مليون دولار أمريكي) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وذلك بالمقارنة مع 28.3 مليون دينار كويتي (93.4 مليون دولار أمريكي) في عام 2018.

وأبرزت الشركة الدعم المستمر من مساهميها، الأمر الذي يظهر من خلال استكمال زيادة رأس المال بنجاح في صيف عام 2019 حيث جمعت الشركة 95 مليون دينار كويتي (314 مليون دولار أمريكي)، في الاكتتاب الذي شهد إقبالاً فاق عدد الأسهم المطروحة بنسبة 17 بالمائة.

كما استكملت الشركة بنجاح إصدار سندات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي (151 مليون دينار كويتي) لأجل سبع سنوات في إطار برنامجها لإصدار أوراق مالية متوسطة الأجل باليورو بقيمة 3 مليار دولار أمريكي. وبلغ حجم الطلب على السندات 3.6 مليار دولار أمريكي، وهو الذي يعتبر الأكبر للشركة على الإطلاق في أسواق السندات الدولية، ما يمثل زيادة في الإكتتاب بمقدار 7.1 مرة. حملت السندات سعر فائدة ثابتة بنسبة 4.229 بالمائة وهو أدنى معدل فائدة تحصل عليه الشركة على الإطلاق. وساهم هذا الإصدار في إطالة أمد استحقاق الدين من 4.1 سنوات إلى 4.7 سنوات وكذلك في تخفيض تكلفة التمويل السنوية للشركة بحوالي 26 مليون دولار أمريكي بمجرد تسديد السندات التي تستحق في شهر يوليو 2020.

أما على صعيد أداء شركات المجموعة الرئيسية فقد تحدثت شركة المشاريع عن ارتفاع الأرباح الصافية لبنك برقان بنسبة 3 بالمائة، وهو الذي عمل بنجاح على إصدار أوراق مالية رأسمالية دائمة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بقيمة 500 مليون دولار أمريكي وبعائد 5.75 بالمائة.

من جهتها حققت مجموعة الخليج للتأمين نمواً بنسبة 12 بالمائة في حجم أرباحها الصافية كما ارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة بنسبة 8 بالمائة. وما تزال الشركة من بين أكبر خمس شركات تأمين في الشرق الأوسط من حيث حجم الأقساط المكتتبة. في حين سجلت شركة الخليج المتحد القابضة نمواً في الإيرادات بنسبة 8 بالمائة. أما شركة كامكو إنفست التابعة لها فقد أعلنت عن تحقيق نمو بنسبة 47 بالمائة في الإيرادات بعد استكمال عملية الاندماج مع بيت الاستثمار العالمي (جلوبل).

أما شركة التعليم المتحدة فقد واصلت تطوير منشآتها وتعزيز قاعدة الطلاب في مؤسساتها، وحققت نمواً في الإيرادات بنسبة 6 بالمائة.

بدورها حققت شركة العقارات المتحدة، الذراع العقارية لشركة المشاريع، نمواً في الإيرادات بنسبة 10 بالمائة، وهي التي تأثر أدائها المالي بالخسائر المتكبدة من إعادة تقييم الممتلكات.

في غضون ذلك، سجلت شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية نمواً بنسبة 13 بالمائة في الإيرادات للأشهر التسعة الأولى من السنة المالية. وكانت الشركة قد استحوذت على حصة مُلكية بنسبة 60 بالمائة في شركة جاسم للنقليات في شهر يونيو 2019، وتتحرك الشركة نحو مشاريع تطوير البتروكيماويات ذات الإمكانات الجيدة. من جهتها سجلت الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو)، وهي شركة تابعة لشركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية، ارتفاعاً في صافي الأرباح بنسبة 21 بالمائة ونمواً في الإيرادات بنسبة 11 بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية.

«الكويتي» يرتفع إلى 34.91 دولار للبرميل

هبوط أسعار النفط مع تراكم المخزونات الأميركية وقبيل تقرير أوبك

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1.96 دولار، ليصل إلى 34.91 دولار، مقابل 32.95 دولار يوم الاثنين الماضي، وذلك وفقاً للسعر المُعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وعالمياً، تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس الأربعاء، بعد تراكم مخزونات الخام الأمريكية ووسط ترقب صدور تقرير أوبك.

وتعرض الخام إلى ضغوط بعدما أظهرت بيانات أولية أن مخزونات النفط الأمريكية ارتفعت بنحو 3.9 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 12 يونيو/حزيران لتصل إلى 543.2 مليون برميل. كما صعدت مخزونات البنزين بنحو 4.3 مليون برميل في الأسبوع الماضي، بحسب بيانات معهد البترول الأمريكي الأولية. ويترقب المستثمرون حول العالم الإفصاح عن التقرير الشهري لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، كما تعقد لجنة فنية من أوبك اجتماعاً اليوم الخميس من أجل مناقشة سبل تعزيز ومراجعة امتثال منتجي الخام باتفاق كبح الإمدادات.

وانخفض سعر العقود الآجلة لخام برنت القياسي تسليم شهر أغسطس/آب بنسبة تزيد عن 0.1 بالمائة إلى 40.90 دولار للبرميل. كما انخفض سعر العقود المستقبلية لخام نايمكس تسليم شهر يوليو بنسبة 0.7 بالمائة مسجلاً 38.10 دولار للبرميل

على الجانب الآخر، بلغت نسبة الامتثال لاتفاق «أوبك +» لخفض إنتاج النفط 87 بالمائة خلال مايو، وأعلنت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري الصادر أمس الأول، أن الطلب على الذهب الأسود قد يتراجع بوتيرة تاريخية خلال العام الجاري، قبل أن يشهد تعافياً قياسياً في عام 2021.

وحذرت الوكالة من أن انخفاضات قطاع الطيران بسبب تأثيرات كورونا تعني أن العالم لن يعود إلى مستويات الطلب على الخام قبل الوباء قبل عام 2022. وكان الهبوط يسيطر على أسعار النفط في وقت مبكر من التعاملات بسبب تهديدات الطلب على الوقود؛ جراء ظهور موجة أخرى من الوباء الذي أصاب أكثر من 8 ملايين شخص حول العالم.

السيولة تقلصت 43.4 بالمائة إلى 18.65 مليون دينار

مؤشرات البورصة تتباين وسط تراجع وتيرة التداولات

تباين أداء المؤشرات الكويتية في ختام تعاملات أمس الأربعاء، حيث تراجع المؤشر العام 0.21 بالمائة، وهبط السوق الأول 0.3 بالمائة، بينما ارتفع المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» بنسبة 0.05 بالمائة و1.4 بالمائة على الترتيب.

وتقلصت سيولة البورصة الكويتية 43.4 بالمائة إلى 18.65 مليون دينار مقابل 32.96 مليون دينار بالأمس، كما انخفضت أحجام التداول 48.7 بالمائة إلى 101.91 مليون سهم مقابل 198.45 مليون سهم بجلسة الثلاثاء.

وسجلت مؤشرات 6 قطاعات نمواً بصدارة السلع الاستهلاكية بارتفاع نسبته 0.46 بالمائة، فيما تراجعت مؤشرات 4 قطاعات أخرى يتصدرها الخدمات المالية بانخفاض نسبته 2.7 بالمائة.

وجاء سهم «أرجان» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع نسبته 14.65 بالمائة، بينما تصدر سهم «القابضة المصرية الكويتية» القائمة الحمراء مُتراجعاً بنسبة 13.82 بالمائة.

وحقق سهم «بيتك» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 3.49 مليون دينار مُتراجعاً 0.5 بالمائة، فيما تصدر سهم «أعيان للإجارة» نشاط الكميات بتداول 7.89 مليون سهم مُتراجعاً بنسبة 1.79 بالمائة.

وأصدرت بورصة الكويت قرارين تنفيذين يتعلقان بتعديل فاصل تداول الأسهم، وتحديد علاوة جلسة الشراء الإجباري. وحسب بيان للبورصة، فإن القرار الأول يتضمن تحديد علاوة جلسة الشراء الإجباري بنسبة 5% من سعر الإغلاق للأسهم المدرجة في السوق الأول، و10% من سعر الإغلاق للأسهم المدرجة في السوق الرئيسي. وتابع القرار أنه يجوز تعديل النسبة بقرار من الرئيس التنفيذي بما لا يتجاوز 10% من سعر الإغلاق.

أما القرار الثاني فتضمن تخفيض الحد السعري لإدخال الأوامر وفاصل تداول السهم من 10% إلى 5% مع المحافظة على 10% صعوداً مؤقتاً وذلك استناداً لقواعد البورصة، وموافقة هيئة أسواق المال.

6.5 مليار دولار أرباح الشركات المدرجة ببورصة الكويت خلال 2019

أكبر 5 شركات من حيث الأرباح الصافية			
الشركة	ربع رابع 2019	ربع رابع 2018	التغير%
الكويت الوطني	99.123	98.314	0.82
زين	63.959	59.425	7.63
بيتك	60.527	58.309	3.80
أهلي متحد	52.149	51.361	1.49
بنك الخليج	26.514	14.061	88.56

أكبر 5 شركات من حيث أرباح العام بالكامل			
الشركة	عام 2019	عام 2018	التغير%
الكويت الوطني	401.291	370.709	8.25
بيتك	251.023	227.411	10.38
أهلي متحد	221.378	211.737	4.55
زين	218.928	196.500	10.40
أعيان	86.759	81.110	6.96

تراجعت الأرباح الإجمالية لعدد 150 شركة مُدرجة ببورصة الكويت، بنحو طفيف نسبته 0.7 بالمائة في العام الماضي مقارنة بعام 2018.

وأظهرت إحصائية تحقيق تلك الشركات أرباحاً في العام الماضي بقيمة 1.99 مليار دينار مقارنة بأرباح عام 2018 بنحو 2 مليار دينار

وعلى مستوى الربع الرابع من العام الماضي، سجلت الشركات أرباحاً بقيمة 355.12 مليون دينار)، مقابل أرباح الربع المماثل من عام 2018 بقيمة 443.01 مليون بانخفاض نسبته 19.8 بالمائة.

وتصدر قطاع البنوك الارتفاعات السنوية والفصلية مُستحوذاً على أكثر من 60 بالمائة من إجمالي أرباح قطاعات البورصة الكويتية في العام الماضي بقيمة 1.202 مليار دينار، كما استحوذ على أكثر من 80 بالمائة من أرباح الربع الأخير من 2019 بقيمة 284.66 مليون دينار. وكانت أرباح قطاع المواد الأساسية الأقل على المستوى السنوي بقيمة 895 ألف دينار شكلت 0.05 بالمائة من إجمالي أرباح البورصة، كما سجل القطاع أقل الأرباح في الربع الأخير من العام الماضي بقيمة 149 ألف دينار. وسجل التكنولوجيا الخسائر السنوية الوحيدة بين قطاعات السوق الكويتي في العام الماضي بقيمة 103 آلاف دينار، فيما كان القطاع صاحب أقل الخسائر الفصلية بقيمة 78 ألف دينار. وتكبدت 7 قطاعات خسائر في الربع الأخير من العام الماضي، كان أقلها التكنولوجيا كما سبق وأشرنا في الفقرة السابقة، بينما كان الخدمات المالية صاحب الخسائر الأكبر بين قطاعات السوق بقيمة 29.42 مليون دينار. وحقق بنك الكويت الوطني أعلى الأرباح السنوية في العام الماضي بقيمة 401.29 مليون دينار، وكذلك أعلى الأرباح الفصلية بالربع الأخير من العام بقيمة 99.12 مليون دينار. في المقابل، سجلت الأولى للاستثمار أعلى الخسائر على مستوى العام الماضي والربع الأخير من العام بقيمة 47.61 مليون دينار و45.98 مليون دينار على الترتيب.

البراك: القطاع الخاص يلعب دوراً محورياً وديناميكياً في تنمية الاقتصاد الوطني

سعد البراك

قال نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، سعد البراك، إن القطاع الخاص في الكويت يسهم بنسبة 27 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للبلاد مقابل 73 بالمائة للقطاع الحكومي.

وأوضح البراك أن القطاع الخاص يجب أن يلعب دوراً محورياً وديناميكياً في تنمية الاقتصاد الوطني، وأن يصل تأثيره لـ 80 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للكويت في الفترة المقبلة، وهو أمر مهم في ظل اعتماد الكويت على مصدر أحادي للدخل وهو النفط الذي يشكل ما يزيد على 90 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. وأضاف أن الجلسة الأخيرة التي عقدت في مجلس الأمة للحديث عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها لم تتم دعوة الصندوق لها وهو أمر غريب، خاصة أن الصندوق يعتبر الجهة المنوطة في الكويت بإيجاد حلول لتلك الأزمة.

وحول حزمة التحفيز الاقتصادي والتي تهدف لدعم الشركات الصغيرة ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة منها، بين البراك أن الحزمة لن تحقق الأهداف المرجوة منها كونها خارجة من منظور سياسة نقدية وتحكمية من جهة كالبنك المركزي ولا تعتمد على سياسة تحفيزية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المركز»: 67% من قطاعات الاقتصاد الكويتي تأثرت كثيراً بإجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي

نظم المركز المالي الكويتي «المركز»، بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ندوة إلكترونية حول تأثير جائحة فيروس كوفيد19– على قطاعات الأعمال في الكويت. وتناولت الندوة، التي قدمها إم آر راغو، نائب الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة الأبحاث المنشورة «بالمركز»، أربعة محاور رئيسية هي تأثير جائحة فيروس كوفيد19– على الاقتصاد الكويتي، والآثار المترتبة على الشركات العاملة في الكويت، وضرورة تسريع تطبيق الاتجاهات الناشئة، والإجراءات التي يتعين على قادة وأصحاب الأعمال القيام بها بما يمكنهم من إعادة إنعاش أعمالهم وتطويرها في ظل الوضع الراهن.

وفي مستهل الندوة، تطرق راغو إلى التأثير الكلي للجائحة، مؤكداً على أن تفشي الفيروس قد أثر على حياة البشر من كافة جوانبها، سواء جسدياً أو عاطفياً أو اقتصادياً. وقدم نظرة عامة عن تداعيات الوباء في الأسواق العالمية والقطاعات الرئيسية، واستعرض كافة التدابير والقرارات التي اتخذتها حكومة الكويت لمكافحة تفشي الوباء، ومختلف المتغيرات وتأثير هذه التدابير والقرارات، والتي تدعمها توصيات أساسية ومقترحات على المدى القصير والطويل، حيث شملت الإجراءات المتخذة قطاعات عدة شملت البنوك، والعقارات، والتجزئة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والنقل والخدمات اللوجستية، وقطاع الاتصالات.

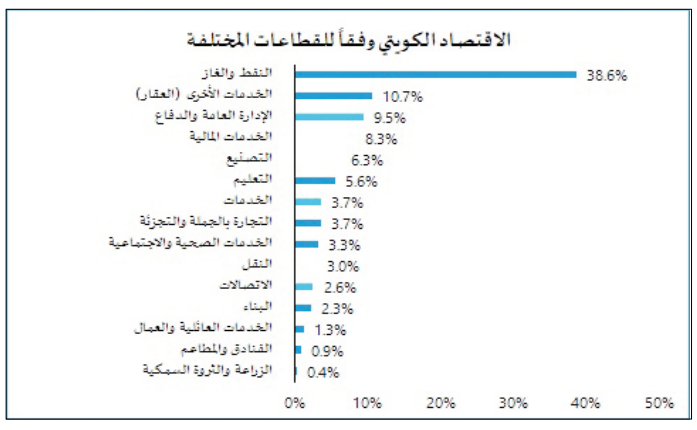

وقال راغو: «في الوقت الذي تحاول فيه الكويت اجتياز فترة الإغلاق الحالية، ما تزال الشركات بمختلف أحجامها تقاوم الأزمة المتصاعدة وتحاول تخفيف التحديات التي تواجهها بطرق مختلفة. ومن الضروري أن يسعى قادة الأعمال لتخطي مجموعة متنوعة من القضايا، بدءاً من الحفاظ على سلامة موظفيهم وعملائهم، ووصولاً إلى الحفاظ على السيولة لمواجهة حالة عدم اليقين في ظلّ تراجع الإيرادات أو انقطاعها التام، وإعادة توجيه العمليات من أجل تعديل نموذج الأعمال».

وأوضحت الندوة أن قطاعات الضيافة والبناء والتجزئة والترفيه والنفط والغاز لديها قدرة منخفضة على الاستمرار في العمل عن بُعد، بخلاف قطاعات الخدمات المصرفية والاتصالات والبرمجيات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات، والتي ستكون قادرة على تشغيل خدماتها عن بُعد. وتشكل القطاعات الأكثر تأثرا بإجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي 67% من إجمالي الاقتصاد الكويتي. وتشمل قطاعات النفط والغاز والعقار والتعليم والتجارة بالجملة والتجزئة والخدمات الصحية والبناء والخدمات العائلية والفنادق والمطاعم والزراعة والثروة السمكية.

كما تناولت الندوة تدابير السياسات الرئيسية التي اتخذتها حكومة الكويت، وطرحت عددا من الإجراءات التي يمكن تنفيذها في مرحلة لاحقة. وتم مناقشة التدابير المتعلقة بالعائلات والعاملين، والشركات والمؤسسات، والقطاعين المالي والعقاري، وأسواق العمل من منظور السيولة والملاءة والتدابير التشريعية.

وقد اختتمت الندوة بسلسلة من التوصيات والأفكار قدمها راغو، والذي أكد على أن الكويت تواجه العديد من التحديات المتداخلة مع أزمة جائحة كورونا، مثل انخفاض أسعار النفط وفقدان الوظائف. وأكد راغو أن التكاليف الاقتصادية ستكون باهظة في ظل محدودية أو انعدام التدخل الحكومي، وأن الإنفاق الحكومي يجب أن يكون عاجلاً وكبيراً لحماية القطاع الخاص. وتم تقديم مقترح آخر مفاده أن التدابير النقدية ينبغي أن تمتد إلى ما وراء أسعار الفائدة المنخفضة وتأجيل القروض لتشمل برامج التيسير الكمي والدعم المالي. بالإضافة إلى ذلك.

«أرزان ثروات» مستشاراً للاستحواذ على مجمع للأبحاث الطبية التكنولوجية

أعلنت شركة أرزان ثروات، والتي تخضع لإشراف سلطة دبي للخدمات المالية بأنها قدمت استشارة للاستحواذ على مجمع للأبحاث الطبية التكنولوجية في ولاية كاليفورنيا – الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد قامت شركة أرزان ثروات بدور المستشار الاستراتيجي لهيكلة الصفقة والاستحواذ على العقار وسنستمر بهذا الدور خلال فترة استثمار العقار والذي من المتوقع أن يحقق دخل شهري للعملاء بنسبة 9.15 % سنوياً.

وعلق امهند أبو الحسن – الرئيس التنفيذي لشركة أرزان ثروات: إننا سعداء لتقديم الاستشارة لهذه الفرصة الاستثمارية المميزة في مجال قطاع الصحة ولأهمية موقعها في مقاطعة أورانج في ولاية كاليفورنيا. إن الاستحواذ على مجمع الأبحاث الطبية التكنولوجية لشركة Glaukos تجسد فلسفتنا في أرزان ثروات وهي السعي لإيجاد أصول عالية الجودة تحمي رؤوس أموال عملائنا وتوفر لهم دخل شهري آمن ومتوقع.

وأضاف: نحن نعتقد بأنه في ظل هذه الأزمة العالمية التي سببتها جائحة كوفيد 19–، يجب على المستثمرين العمل على الحد من المخاطر والتركيز على الدخل الثابت والمنتظم لمحافظهم الاستثمارية.

وقال: نحن ممتنون لعملائنا المخلصين لثقتهم المستمرة في أرزان ثروات، وسيبقى هدفنا الرئيسي في أرزان ثروات هو الاستمرار في حماية ثروات وإرث عملائنا وذلك بتقليل المخاطر والتنوع في مصادر الدخل لهم ولأجيالهم القادمة».